

الموت القادم: " 17 " موت الأمن الوطني



د. علي النخعة

طنجة، أو بالإضراب عن العمل كما حدث في وحدة... والبقية ستأتي لاحقا، وما لا نريده هو الانفجار في وجه المواطن البسيط والذي هو الآخر مجرد ضحية.

الكثير لا يعرف بأن أجور رجال الأمن جد هزيلة، وأن الترقية تتم بعد عقود من الزمن مع ما يصاحبها من تلاعبات ومحسوبية و... والاحتجاج ممنوع، وناسيس أي هيئة للدفاع عن حقوقهم وفضح شطط كبار المسؤولين ممنوعة هي الأخرى، ولو كانت جمعية متقاعد ومعتوب الأمن.

■ رجل الأمن الذي نحترم من يشتغل في ظروف سيئة وبإمكانيات محدودة، وربما منعدمة، وهذا ما جعل جلالة الملك يؤكد في رسالته إلى الأمن إلى ضرورة توفير المزيد من الوسائل المادية والبشرية والتقنية الكفيلة بتمكينهم من أداء مهامهم الصعبة بكامل النجاعة وفي أحسن الظروف، ولا زال الجميع ينتظر تفعيل الخطاب الملكي على أرض الواقع، تكفي إطلالة خاطفة على أقسام الشرطة بتازة وغيرها، خصوصا مصلحة الديمومة، سنقف على وضع مزري للغاية، كل شيء متسخ، الجدران، الأرض، المكاتب، تجهيزات قديمة من هاتف أسود نائرا ما يجب أحد على رنينه، آلة طباعة يدوية ما عاد أحد يستعملها، مكاتب وكراسي خشبية متلاشية، سيارات مهلوكة جلتها خارج الخدمة، ومن لا يزال يشتغل لا يمكنه التحرك إلا حيث الدماء، أو أوامر فوقية للتحرك، وعليه لا لوم أو عتاب على من يشتغلون في مثل هذه الظروف.

■ نحترم ونقدر رجل الأمن الذي يعاني مشاكل مادية كثيرة يكفي أن نعرف أجره بدأ ب 2650 درهم فقط، ولا يحصل على زيادة 100 درهم اليتيمة إلا بعد عقد من العمل الشاق، دون تعويضه القانوني عن ساعات العمل الإضافية التي تتضاعف في حالات التأهب الأمني والأعياد والزيارات الملكية... وأي غياب أو احتجاج يواجه بالعقاب فقط.

فهل الدولة تتعمد هذا الحيف والجور للاقتصاد في ميزانيتها على حساب جهاز حساس ومهم، وإلا ماذا يعني عدم توقيع الوزير الأول على قرار ترقية 2007 التي تهم الفئات الضعيفة في جهاز الأمن وهم الأغلبية، وهذا يعارض خطابات ووعد الإصلاح ورفع الحيف المادي عن رجال ونساء الأمن الوطني قبل الموت النهائي. إننا نريد رجل أمن المجتمع المدني، وحامي سلامة المواطنين، بدل أن يبقى مجرد حارس البنائيات والإقامات... وأداة إرهاب، وتخويف، وكتم الأنفاس وتعداد نبضات القلوب والحركات، والتسول في الطرقات...

إن النجاح في المقاربة الأمنية تستوجب إشراك جميع فعاليات المجتمع إلى جانب القوات العمومية والسلطات المحلية، ليتحمل الكل مسؤولية الأمن والأمان... وأن لا يبقى رجل الأمن بين مطرقة حفظ الأمن العام التي بها تبرر عدة تجاوزات، وسندان الحفاظ على حقوق المواطنين الطبيعية، مع ضرورة تصالحه مع المجتمع والتفاني في خدمته عبر تقوية الشعور بالانتماء، والتصدي لكل الإغراءات، والتصرف بكرية وأنفة...

وغير ذلك أنتظروا موت محقق لأمن وأمان هذا الوطن... وإلى موت آخر بإذن الله في أفق صبح جديد...

الأمن الذي نكره، مع إشارة وجب التذكير بها هنا وهي أن الكره ناتج عن سلوك الشطط والظلم والتجاوزات... وهذه السلوكات موجودة أيضا في كل القطاعات الحكومية بصور مختلفة وليس فقط في جهاز الأمن.

■ رجل الأمن الذي نريد، من نحترمه ولا نخافه، الذي نتعاون معه لاحترامه للقانون، نرى فيه مصدر الأمن والأمان لا يمنع القمع والإكراه.

■ رجل الأمن الذي نكره، هو من إذا طلب منه - الأوامر - التحدث إلى المواطنين صرخ في وجههم، وربما سبهم بأفحش الألفاظ، وإذا أمر بتفريقهم سلميا دفعهم بالقوة حتى السقوط أرضا، ولا اعتبار هنا لسن الضحايا وجنسهم، أما إذا جاءه أمر دفعهم فقط، ضربهم بما وجد في يده من عصا وحزامه الجلدي وحتى جهاز الاتصال، بينما الصفع والركل فقد أصبح أمر عادي، والكارثة هي إذا أصدرت له التعليمات العليا باستعمال القوة فأكيد ستحدث المجزرة، وسترى بعضهم وجوشا مقترسة تنقض على ضحاياها بكل شراسة وبطش... وكان لها حساب قديم وجب استخلاصه، الضرب بكل الوسائل وفي شتى أطراف الجسد، ولا أهمية للجروح، أو ضربات تحت الحزام، المهم هو تسجيل أكبر عدد من الإصابات، سواء كان الضحايا واقفين

تبين أن الضرب يتم جماعيا بشكل متكامل بدون أي تردد من أحدهم، وبدون أي احتياط أو خوف محتمل من العقاب.

نفس طقوس العنف شاهدها مباشرة بتازة العليا في سهرة إحدى شركات الهاتف هذا الصيف، حيث فجأة تحركت آلة الضرب لإنهاء حفل الغناء باكرا، وبداية حفل العصا والفوضى بعدما هجم بعض رجال الأمن على الجمهور الشبابي ضربا، يركل بكل ما حضر، مما دفع بعض المراهقين إلى الرد رشقا بالحجارة لفترة، ثم تفرق الجمع بجروح خفيفة وندم على تلبية الدعوة.

نفس صور الضرب والدفع والسب عاينتها بملعب الأمير مولاي عبد الله بعد اللقاء الودي الأخير بين المغرب وبنين، عندما انتظر عشرات الشباب بعضهم من المهجر خروج لاعبي المنتخب الوطني من أجل أخذ صور تذكارية أو مجرد التحية والتشجيع عن قرب.

لا أحد أي مبرر لمثل هذه السلوكات العنيفة من طرف قوات الأمن وكان أي تجمع وجب تفريقه بالقوة، بدعوى تفادي وقوع كل ما من شأنه، إلى هذا الحد نخشى السلطة تجمهر الشعب، وبإله من اجتهاد سادي في تطبيق الأوامر، حتى أصبحت العلاقة بين الطرفين كلها

باستمرار تتعرض احتجاجات المعطلين إلى تدخلات عنيفة من طرف القوات العمومية، من قبل كانت قوات التدخل السريع - سيمي - تتولى المهمة، أما اليوم فقد تكلفت أفواج القوات المساعدة الشاببة - المخازنية - القيام بكل أنواع التنكيل والإهانات لكل من سولت له نفسه الوقوف والاحتجاج كيفما كان، وعلى من كان.

وهنا أتذكر شخصا موقف حدث لي أيام الاعتصام مع الدكاترة المعطلين بالرباط، وذلك بعدما تعرضت إحدى الوقفات السلمية أمام البرلمان إلى تدخل وحشي من طرف "السيمي" خلف عدة ضحايا كالعادة، فقررنا رفع تظلمنا لوزارة حقوق الإنسان بتنظيم وقفة صامتة أمام مقر هذه الوزارة التي تم حذفها لاحقا، بعدما تمتع جميع المغاربة بحقوقهم المادية والمعنوية، وبسرعة تم تطويقنا بعشرات "السيمي" يضعون الخوذات البيضاء على رؤوسهم ويحملون زراوية سوداء زائدة في الطول مما كانت عليه في السابق، ربما تلك هي الزيادة التي وعدوهم بها.

وأنا أجلس أرضا وقف أمامي جدار شرطة مخيف، رفعت نظري إلى أحدهم لا تظهر على وجهه علامات التفاهم أو تفهم ظروفنا، سألته



وأنا أبتسم: "راك عوال على الضرب" دون تردد أجابني بكلمات تحمل أكثر من معنى قائلا: "أنا غير حمار، إلا قالو لي ضرب غا نضرب"

أشفقت عليه. لهذا الذل والعبودية باسم الانضباط والقانون، والتمست العذر لبعض رجال الأمن وهم يطبقون تعليمات كلها شطط وعدوان يخلف جروح عميقة في النفوس قبل الأبدان، وذلك ما يفسر درجة كره العديد من المواطنين لكل ماله صلة بالقوات العمومية، مع أن المفروض هو العكس.

اعتقدنا أن انتهاكات الماضي قد ولت بلا رجعة، وأنه طويت صفحة سنوات الرصاص، لكن ما يقع اليوم من شطط، وانتهاك لحقوق وحرمان المواطنين يكذب ذلك، ولعل ما وقع في سيدي افني يثبت بوضوح كاف أننا في المغرب لم ننجح فيه بعد مسلسل المصالحة، ولم تنجز مهام الانتقال الديمقراطي، ولم نخضع أجهزة الإكراه لمتطلبات الانتقال والعهد الجديد، فالصور التي أظهرت رجال الأمن وجلهم أبناء لعنكري البررة وهم يهرون بهراواتهم وأحذيتهم الصلبة على أحد الضحايا العزل

كره وعداء لا يستفيد منه إلا أصحاب النفوس المريضة، المطبوعة بأساليب الماضي الأسود، والتي لا تريد أن ترى معالم عهد جديد كله احترام وتعاون بين الطرفين.

هذا الشعب يستنكر كل اعتداء أو ظلم يطل رجال الأمن من أي جهة كانت كتجار المخدرات، أو أهانات أصحاب النفوذ السياسي والمالي حتى وصل الأمر إلى اغتيال رجل أمن بالعيون، وإطلاق الرصاص على شرطي المرور بالدار البيضاء في واضحة النهار هذا دون الحديث عن السب والشتم اليومي.

هذا الشعب لن يسمح بأي مساس بجهاز الأمن الداخلي الذي يسهر على شيوع نعمة الأمن والأمان التي يجسدنا عليها الكثير. مهما حدث من تجاوزات بعض عناصره التي تستوجب العقاب المناسب، و أما غير ذلك استعمال القوة ضروري مع بعض العناصر المعروفة وفي حد ود المعقول، وغير ذلك القوات العمومية لم تاتي من كوكب آخر بل هم مجرد إخواننا وأباؤنا وأصدقائنا... يعيشون معنا نفس المعاناة والأمل.

وعليه هذا هو رجل الأمن الذي نحب، ورجل

وجه مسؤوليه بسلاحه الناري كما حدث في